

## قضية

ربما آلت نهاية العقار المقدسي الذي كُشف عن بيعه في ايار 2016 لمصلحة شركة إماراتية إلى «الإفقاد» من مصير «غير معروف» ـ على الأقل ـ مقارنة بعقارات أخرى تسربت تباعاً إلى المستوطنين الإسرائيليين، فقد فسّخ عقد البيع بعد سنة تقريباً، وأصبح وسيط البيع «الناشط» فادي السلامين محل تساؤلات كثيرة، فسارم إلى اتهام «بنك فلسطين» بأنه من سرب الأوراق المتعلقة بالبيع والشراء، إلى الصحافة برعاية من المخابرات الفلسطينية، مفضّناً ذلك في دعوى مرفوعة منذ عامين في محكمة اميركية، معركة «راي عام» يدفع السلامين لها كثيرا، ويجهد

# الإمارات مهوّل خاسر لـ«صفقات» السلامين في القدس

**عبد الرحمن نصار، حنين رباح**

شهران فقط على نشر «الأخبار» تحقيقها عن قضية عقار في البلدة القديمة في القدس (27 أيار 2016) اشترى لمصلحة شركة أمنية إماراتية، وقد تبعه صخب إعلامي وفضيحة للمتوزطين في الملف، حتى بات «الكرت المحروق» في عملية الشراء المتسجل، أي فادي السلامين، وهو اللمة خسانره أمام صاحب المتوزطين في الملف، حتى بات «فتح» والمستشار الأمني المقيم في أبو ظبي، محمد دحلان، صحيح أن السلطة الفلسطينية فعلت دورها «المتأخر» عبر النائب العام وجنّدت ما بقي في حساب السلامين في بنك فلسطين (31 أيار 2016)، وصحيح أنه بعد عام تقريبا فسّخ عقد البيع (12 أيار 2017) زال العقار إلى مالك آخر، وصحيح أيضاً أن السلامين خاض أنذاك «معركة سمعة»، وحلّة تنويه ضد «الأخبار»، لكن هذا لم يمنع دحلان من تحميل السلامين المسؤولية، أولا لأن أوراق القضية وجّدت طريقها إلى النشر وفضّحت بذلك الشركة المالكة وصارت مكشوفة، وثانياً

لأن المال المصانر لا بدّ أن يعود، كما أفادت مصادر مقربة من تيار دحلان تحدّثت إلى «الأخبار». فعلاً، في الثامن عشر من تموز 2016 (بعد شهرين على التحقيق)، بدأ محام وكّله السلامين، يدعى بنيامين جّ تشيو، مراسلة شركة عمليات أمنية (وعسكرية) تدعى Spear Operations Group «تشمّل الخدمات أيّ مهام أخرى قد يتفق عليها الطرفان»، عضو سابق في جهاز «الموساد» الإسرائيلي كان مساعداً لرئيس الجهاز: وطالب المحامي تشيو بتعويض مالي كان لافتاً أنه يقارب المبلغ الذي حجز عليه النائب العام في رام الله (أحمد براك)، بعدما كان دحلان قد طالب السلامين بـ«إرجاعه باي طريقة كانت» (قراءة 950 ألف دولار من أصل 2,5 مليون هي قيمة صفقة البيع).

أرفق تشيو نسخة طبق الأصل عن «اتفاقية الخدمة» المبرمة في الثامن من آذار 2016، وفيها أن مقدّم الخدمة، أي السلامين، هو «رجل أعمال ذو اتصالات دولية قوية خاصة مع الإمارات، وهو وافق على تقديم الخدمة (الدفعوة) بناء على طلب إبراهيم غولان، الرئيس التنفيذي

Case 1:17-cv-00341-RJL Document 4 Filed 04/03/17 Page 1 of 2	
IN THE UNITED STATES DISTRICT COURT FOR THE DISTRICT OF COLUMBIA	
FADRELSALAMEN Plaintiff,	Case No. 17-cv-301
v. SPEAR OPERATIONS GROUP, LLC and ABRAHAM GOLAN Defendants.	
NOTICE OF VOLUNTARY DISMISSAL	
Plaintiff Fadi Salamen, by and through his undersigned counsel, in accordance with Fed. R. Civ. P. 41(a)(2)(A)(i), respectfully provides notice of dismissal of this action without prejudice. Plaintiff further states that no opposing party has served either an answer or a motion for summary judgment.	
Date: April 3, 2017	Respectfully submitted,
FADI RELSALAMEN	
By: s/ Benjamin G. Chew Benjamin G. Chew (D.C. Bar No. 41877) Ray E. Adams (D.C. Bar No. 98549) Mount, Phelps & Phillips LLP 1050 Connecticut Avenue NW, Suite 600 Washington, DC 20037 Telephone: (302) 585-6111 Fax: (302) 585-6000 Email: bchew@cpwmt.com rchew@cpwmt.com Counsel for Plaintiff Fadi Salamen	
1	

**ملف السلامين القضية ضد الشركة الامنية من دون إيضاح الأسباب (الأخبار)**

كبير، ليكون هذا المشروع بمنزلة «المقاول العام للحكومة الكندية لشروع 300 مليون دولار لإعادة بناء المطار الدولي في أربيل». أيضاً، يُظهر سجل ياتوم شركة مع رجل أعمال روسي المولد يدعى أركادي غايديماك، وهذا الرجل عمل في مجال الاستشارات الجغرافية الاستراتيجية في كازاخستان وأفريقيا. كما كان واحد شركائه ضمن قائمة من التمهين في فرنسا بسبب دورهم في ما أطلق عليه اسم «يوأية أتغولا»، بسبب بيع ما قيمته 800 مليون دولار من الأسهم السوفياتية السابقة لرئيس أنغولا الشووعي ايدوارد دوس سانتوس خلال حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على البلاد، ويظهر أيضا أن مكتب غايديماك كان مسجلاً في تل أبيب.

كل هذه الشركات تدلّ على أن الدائرة التي يعمل فيها غولان تدور حول «الموساد» الإسرائيلي يدعى داني ياتوم (ترأس الجهاز بين 1996 - 1998)، فيما تشارك غولان (بصفته متخصصاً في توفير الأمن لعملاء الطاقة في إفريقيا) مع ياتوم قبل نحو عشر سنوات في تأسيس شركة تدعى «المجموعة الاستراتيجية العالمية»، وهدفها «التركيز على توفير الأمن والتدريب للشركات والأفراد والحكومات» وتحديداً «تأمين الطاقة الأفريقية، وسجلاً الشركة في برج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في

الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في الشركة في بروج «مات غان» في تل أبيب، أما ياتوم، فهو ضليع في هذا المجال، إذ كان قد تشارك مع أحد أعضاء الكوماندوز السابق في

«الموساد» عام 1998 بسبب فضيحة فساد، لكنه عُيّن مستشاراً أمنياً لحكومة إيهود باراك عام 1999 حتى 2001، ثم انتخب عضواً في الكنيست منذ 2003 حتى 2008.

**الطريق إلى المحكمة**

بالعودة إلى الثامن والعشرين من تموز 2016، أي تاريخ المراسلة التي يعمل فيها غولان تدور حول صفقات أسلحة وخدمات أمنية، وأنها ذات علاقة بإسرائيل، وهو ملف ليست الإمارات بعيدة عنه خاصة أنها تشارك مباشرة، أو غير مباشرة، في صراعات وحروب المنطقة، ولا سيما في اليمن، لكنّ كل الأوراق والبحث لم تكشف لنا طبيعة الخدمات التي كان المطلوب من السلامين تبنيها ـ مباشرة أو عبر وسيط أيضاً ـ Spear Operations.

تسرد خلفية عامة قديمها مكتب حمامة أن غولان، الذي يُظهر أنه حرص في السنوات الماضية على محو كل ما يتعلق به على الإنترنت، هو « مواطن إسرائيلي يتحدث الفرنسية، وعمل سابقاً ضابطاً في الخارجية الفرنسية، كما عمل في القوات الخاصة الإسرائيلية في العراق وكردستان، وعمل كمسؤول في حق السلامين في تقديم قضية الغداء» وقد فُاز مشروع كولويميا، «سيسعى للحصول على مقدار قدره خمسة أعوام»، لافتاً في النهاية إلى حق السلامين في تقديم قضية الغداء، وقد فُاز مشروع كولويميا، وعلم الحاسوب في الجامعة العبرية، كان قد تطلع في الجيش الإسرائيلي عام 1963، واستقال من رئاسة

يطالب به هنا).

ووفق بياناتنا اطلعت عليها «الأخبار»، فإن الرقم المذكور للتعويض قريب جداً من الرقم الذي جُمد في حساب السلامين عبر «شركة السرينا العالمية للتجارة والاستثمار» بقرار من التعليق، في رام الله، وهو ما كان لافتاً لجهة توقيت القضية والمبلغ المطلوب. ففي الحساب رقم 2305333 الذي قُدم طلب فتحه في تاريخ الثامن من كانون الأول 2014 في بنك فلسطين،

تبيّن أن المبلغ المتحققي فيه حتى 22 آذار 2016 (قبل نشر التحقيق السابق بشهرين) هو 997,931\$، وذلك بعد جملة تحويلات واردة وصادرة أهمها تحويلان في 5 آذار 2014 بقيمة مليون دولار إلى حساب صاحب العقار المبيع في القدس (أديب جودة)، ولتبرير هذه الحولات الكبيرة، ذكر السلامين أنه يعمل الماجستير في الاقتصاد ولم تنجح في تسديد أي من المبالغ عدداً الخسسين ألفاً، ولذلك طُلبت البنائبة عن موكله بمبلغ 922,600 دولار متأخرات، بالإضافة إلى عمولة 20% حتى اللحظة، على التشديد على دفع هذه المصلحة «حتى مدى لا يقل عن خمسة أعوام»، لافتاً في النهاية إلى حق السلامين في تقديم قضية الغداء، وقد فُاز مشروع كولويميا، وطلبت الأخيرة بصورة معناة ضرورة الردّ خلال 21 يوماً بتسلّم الأطراف جميعاً أوراق التقاضي، لكن

من أجل إكمالها رغم علمه بصعوبة حدوث مقاضاة كبيرة على غرار ما جرى مع «البنك العربي». كل هذا قد يكون مفهوماً، وقد يدخله فادي في سياق «النضال» من أجل مكافحة الفساد في السلطة الفلسطينية، الهدف الذي صار اولوية لديه على كل شيء في الحياة، لكنه لا يبزر باي حال من الأحوال تعاقده مع شركات أمنية ـ يديرها ضباط سابقون في «الموساد» ـ من أجل تقديم خدمات أمنية لهم عبر دولة الإمارات لا يعرف مداها واهدافها، الامر الذي فضحته دعوى قانونية أخرى رفعها ولم يُنشر إليها في صفحاته الإعلامية كما يفعل عادة



المبلغ الذي طالب السلامين بتعويضه من شركة لبنية قريب مما خسره في «صفقة القدس»

كل الأحوال، من دون التبليغ وتأكيد الطرف الآخر تسلّم الدعوى، لا يمكن حتى إصدار حكم غيابي». وبالسؤال عن الرسالة الأخيرة من السلامين إلى المحكمة، تعلّق المصدر: «هذه الحالة يُعبّر عنها قانونياً بأن المدعي ترك الدعوى تركاً غير مبررٍ بالحق المدعى به، وهكذا يكون له الحق بالادّعاء مجدداً».

**«خبر» للسفير الإماراتي؟**

في حزيران 2016، صنّخت وسائل إعلام اجنبية وعربية نبأ اختراق الإيميل الخاص بالسفير الإماراتي لدى واشنطن، يوسف العتيبة، ليتوالى عرض الرسائل المحفوظة في الإيميل وعدد من الصور الحميمة الخاصة بالعتيبة وسهراته في الولايات المتحدة، لكن ما لم ينته إليه كثيرون جملة من رسائل متبادلة بين الأخير والسلامين، تبدأ من 2011 وتنتهي في 2016 وفق التسريبات. في اول مراسلة ـ كما يبدو ـ بين الإثنين، وهي بتاريخ 15 آذار 2011، أخبر السلامين العتيبة أنه التقى «أبو فادي» (دحلان) في أبو ظبي في اول زيارة إلى هذه المدينة، معتبراً عن رغبتة في لقاء العتيبة، لكن الأخير أخبره أنه غير موجود في البلاد، لكنه لا يمانع اللقاء به. وكما يبدو حتى تاريخ الرسالة الثانية، 5 آذار 2012، أنهما التقيا وتعارفا، إذ أظهر الرسالة الثانية السلامين يرسل إلى العتيبة خبراً عن الهجوم الكلامي للشبح يوسف القرضاوي، المقيم في قطر، على الإمارات، ويصفه بـ«ناقص العقل»، ويعد نقاش بين الإثنين، يتحدّث السلامين عن «وجوب عودة القرضاوي إلى مصر لأنه أصبح عبئاً على القطريين»، ويستمرّ السلامين بإرسال الأخبار والمقالات للعتيبة، وفي 30 آب 2012 تحضن الرسالة رابط مقالة كتبها مات دافني (استاذ في كلية الاتصالات والإعلام في جورجيا) تتضمن تجربة الرجل في

## ٢٠٠

عاد السلامين في الثالث من نيسان 2017 وأبلغ المحكمة بـ«نقصاء وقت ردّ الدعوى دون إخلال (من دون حكم مسبق من القاضي)... لا يمكن

أي طرف معارض إجابة أو اقتراحاً للمخص الحكم». وإلى هنا تنتهي هذه القضية إلى حالة من التعليق، من دون أن يتضح إن كان الخلاف بين الشركة والسلامين قد حلّ أم لا، أو هل تمت تسوية أوّقت بناء عليها عملية المقاضاة، فضلاً عن أن أوراق القضية لم تُعرض نوع الخدمات المقدمة بالتفصيل، وهو ما يمكن أن يكون قد قدّم سراً، أو كان يمكن أن يُقدّم في مرحلة لاحقة من التقاضي.

وبمراجعة محامين ومصادر قانونية بشأن مسار القضية، ذكرنا أن «إجراءات التبليغ في الأصل لبداية أي دعوى في كل محاكم العالم

وحسب كل الأنظمة والقوانين، ومع أن العقد الموقّع بين طرفي الادّعاء مصرّ بيئته وبدليل على توافقهما على التقاضي أمام محكمة كولومبيا، لكن لا تتطّل عليه الأخيرة إلا بعد إتمام إجراءات التبليغ». وهذه الإجراءات لأيّ أجنبي تكون عبر وزارة الخارجية التابعة للأجنبي في بلده ولا تكون عبر البريد الإلكتروني، ولا فإنه عملياً «غير مبلغ»، وهكذا لا يمكن أن تبدأ المحاكمة. وفي حالة السلامين، ثمة تبليغان واحد للشركة الأمنية مع دحلان ورجال أعمال لتحصين علاقات الملدين، ثم يعرض على العتيبة أن يضمّه إلى الفريق، لكن الأخير يرفض العرض لأنه سيكون عملاً أن العتيبة لا يزال قائماً على رأس عمله في السفارة الإماراتية في الولايات المتحدة، وكذلك لا يزال السلامين مقيماً هناك، لكن ما تُظهر هذه المراسلات، على الأقل، أن أفعال الأخير أقرب إلى عمل المندوب ويشير السفير الإماراتي بطرافة إلى أن «دحلان يعمل في كل شيء»، فيما يختم السلامين بالتشديد على

## 11 أخبار العالم

البنيت 11 حزيران 2018 العدد 3488

البنيت 11 حزيران 2018 العدد 3488